

تحليل تأثير التشريع والتنظيم Regulatory Impact Assessment

الخلفية

- تصدر التشريعات والقرارات الرئاسية والوزارية لملاحقة التطور وسد الثغرات الناشئة عن ما استحدثت من تغييرات عالمية ومحلية ومانجم عنها من تداخل والأدوات الجديدة (مثل التكنولوجيا وغيرها).
- كل تشريع أو قرار يستهدف أمرا أو عدة أمور واضحة محددة الا أنه لا مفر من تعرضه للتعامل مع أمور قائمة بالفعل.
- بدأت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD جهدا لإنشاء آلية تعرف بتحليل تأثيرات وتبعات التشريع والتنظيم

الهدف:

- استشراف تأثير القوانين والقرارات المقترحة وتداخلها مع التشريعات والنظم القائمة بالفعل تحليل المتأثرين بالقرار والتأكد من النماذج المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تحكم الاطار التنفيذى.
- القاعدة التي ينطلق منها هذا البرنامج هي وجود حصر كامل لكل التشريعات والقرارات مفهومة تساعد في المرحلة الأولى على لفت نظر الباحث.

المشاهدة

- اجراء مثل هذه التحليلات من الممكن أن يتلافى وقوع بعض الخلافات القانونية (مثل ما حدث بشأن عقد مدينتى) أو توابع التطبيق الفعلى (مثل تركيب الصندوق الأسود - وتعديل تصميم المقطورات) مصر لديها بالفعل قاعدة بيانات بجودة لا بأس بها يمكن الاعتماد عليها:
- قاعدة بيانات القوانين والقرارات الرئاسية والوزارية المنشورة بالجريدة الرسمية والتي ترعاها شركة لادس
- قاعدة بيانات ما قامت بجمعة المبادرة المصرية ERRADA

طريقة العمل

- عند صدور أى قرار أو تشريع جديد يعد قائمة بكل الكلمات الدالة لكل مادة من مواده.
 - يتم ادخال ذلك على قاعدة البيانات من خلال برنامج مخصص والذي يقوم بعمل بحث من نوع خاص يعرف بالتنقيب data mining يتم بمقتضاه تقصى واكتشاف كل المواد فى كل القرارات والتشريعات التى تتعلق بذات الموضوع ومدى ارتباطها.
 - يقوم الباحثون ببحث هذه النتائج ودراسة توافقها وتعارضها.
 - فى ذات الوقت وعلى التوازى تبحث مجموعة أخرى من الباحثين الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتشريع من خلال نماذج محاكاة وبحوث ميدانية وغيرها من الأدوات التى اصبحت متاحة بشكل يتيح دقة لا بأس بها.
- هذا ويمكن الاستفادة من حضور خبرات منظمة OECD للحصول على المزيد من المعونة الاستشارية.

التوصية

انشاء وحدة لدراسة تأثير التشريعات والتنظيم بمجلس الوزراء يبدأ عملها على مرحلتين:

المرحلة الأولى: الدراسات الاختيارية والبعيدة

يتم الاستعانة بالوحدة من قبل من يرغب من الوزراء عند اصدار قرار أو اعداد تشريع. تقوم الوحدة بدراسة ما يتم اصداره من تشريعات أو قرارات وترفع تقريراً الى مجلس الوزراء فى حالة وجود مشاهدات تستدعى اتخاذ أى اجراء.

المرحلة الثانية

بعد أن تكتسب الوحدة الخبرة والسرعة اللازمة يمكن فى وقت لاحق أن تصبح دراسة القرارات التى سوف تصدر الزامية قبل صدورها.

المطلوب

- اصدار قرار رئيس مجلس الوزراء بانشاء الوحدة بهيكل مناسب فى اضيق الحدود ودون تضخيم.
- اصدار قرار يوجب ايداع (ارسال) نسخة من كافة القرارات الوزارية التنظيمية / اللائحية (وهى القرارات ذات التأثير التنظيمى وهى لا تشمل قرارات الترقية والسفر وتشكيل لجان البت ...) مع قائمة من الكلمات الدالة الى هذه الوحدة لضمان استكمال قاعدة البيانات حيث أن ما تقوم لادس بجمعه واضافته هو ما ينشر بالجريدة الرسمية وهو للأسف لا يشمل كافة القرارات الوزارية والكتب الدورية والتعليمات الادارية.